وقت ارادة الصلوة حيث قال تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية بخلاف
الغسل فان الانسان اذا خلق فيه خلق طاهرا بالطهارة الكبرى يستغنى عن الغسل
يحل له مجرد الوضوء للصلوة وغيرها ويحل له ان يفعل بعض الامور الشرعية التى تنقطت
بالمنوبات العظيمة وان كان بلا وضوء كتلاوة من مس المصحف شدلا فاذا عرض عليه ما يوجب
من بعض المعانى يحرم عليه تلك الشرعيات يجب عليه الغسل ليعود الى خلقته الاصلية
ولهذا علق الشارع الغسل على نفس الجنابة حيث قال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
فليتامل وانا اطلبنا الكلام فى هذا المقام لانه قد اضطربت فيه كلمات الكثرة والسلف
الا بآء من المتاخرين والقدماء قوله ذى رفق ايمن الرجل وشنوق ايمن المراة كذا فى
المواجيه اقول يفهم منه انتفاء الرفق من ماء المراة وليس بصواب لان الله تعالى
اسند الدفق الى مائهما ايضا حيث قال تعالى خلق من ماء دافق الاية صرح به فى النهاية
قوله وقت الانفصال اى وقت انفصاله من بين الصلب والترائب لا وقت خروجه
الى فرج كما يوهمه يعتبر الشهوة عندهما لان وجوب الغسل يتعلق بهما عند الثلثة
خلافا لاحمد فيما اذا انفصل ولم يخرج وانا لم يصرح باعتبارها عندهما لامتناع
الخروج بشهوة بدون الانفصال بما قيل يعلل بقول ابى يوسف اذا كان ضيفا يستحى
من اهل البيت ان لا يصلى معهم او يخاف ان يمرتا بوانى حقه قوله لا غسل والتيمم
والصلوة بالاجماع لانه اغتسل للاول فلا يجب الثانى حتى يخرج فاذا خرج وجب
وقت الخروج ابتداء او لو خرج بعد ما بال او نام او مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا
ولو خرج من بعد البول وذكره مشترط وجوب الغسل كذا فى الزيلعى قوله والافق فى
هذا بيض ان توقف وجوب الغسل على انزال التى فى النوم كما يقتضيه فى المراة كما قيل
والمقصود منه مبادرة التصريح بكون الرواية الاتية عن محمد مرجوحة قوله كان
عليها الغسل بناء على ان مائها ينزل من مصدرها الى رحمها وقال ابو جعفر ان خرج
الى ظاهر الفرج يجب الغسل والا فلا وهو ظاهر الرواية وقال الحلوانى وبه يوخذ
لما روى ان ام سليم جاءت الى النبى عم فقالت هل على المراة الغسل اذا هى

اذا هى احتلمت فقال عم نعم اذا رات الماء وعن هذا قيل لبنت حكيم انما سئلت عن المراة ترى
فى منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل
كذا فى التبيين قوله وغيبوبة الحشفة وهو بالماء المهملة راس الذكر الى افتاق وهو
موضع القطع من الرجل والمراة اما على عمادتهم فى ختن النساء او على التغليب فتخصيص
الحشفة بالذكر بناء على كونها والا فالمقدار بما من قطع عما يوجب الغسل ابضا وانما عدل
المصنف عن قول صاحب الهداية والنتاء الخاتنين من غير انزال اشارة الى ان المراد بالتقاء
هو غيبوبة الحشفة لا نفس الالتقاء لانه ليس بشرط ولا بسبب حتى لو التقا والتقت
الحشفة لا يجب ولو غاب الحشفة بدون التقاء ما كما صرح فى الدرر والى انه لا حاجة الى
قيده من غير انزال لانه لا وجه لكونه قيدا لحكم لا يتوهم عدم وجوب الغسل اذا تحقق
الالتقاء بلا انزال واما كونه مقصودا مما فهم ومعلوم من مقابلة الانزال كذا فهم من
تقرير الزيلعى قوله ورؤية الستيقظ الخ وتفسيره الشامل بنى الرجل والمراة
ما اخبر الله تعالى عنه بقوله خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب والتفسير
الذى روته عائشة رضى الله عنها ليس بجامع اما المذى بسكون الذال المعجمة ماء
رقيق ابيض خارج عند ملاعبة الرجل اهله والودى بسكون الدال المهملة ماء غليظ
يخرج بعد البول وبعد الاغتسال من الجماع وقيل كل من الثخانة شددا يا وكذا
نقله الجوهرى وقيل هو بول غليظ يتعقب الرقيق منه خروجا كذا فى الهداية قوله
والذى لا يتاكد قد صرح فى جميع المعتبرات ان لا يجب الغسل كما لو دين فاكل الطعام
عذر وبيته من الوجبات لانا نقول الذى يحكم عليه بعدم كونه موجبا هو الذى يقينا و
الذى عدم موجبا سوما يكون فى صورة مع احتمال كونه منيا رقيقا كما اشار اليه الشارح
بقوله اما الذى فلاحتمال كونه الخ قوله وانقطاع الحيض والنفاس واعترض عليه بانه
ليس فى انقطاعها الا الطهارة ومن المحال ان يوجب الطهارة الطهارة وانما يوجبها
النجاسة وهذا لان الحيض نجس كسائر الاحداث فتنجس موضع الخروج فاذا انقطع
فذلك الموضع نجس كالبدن كما عرف انه لا تجزى فى النجاسة والطهارة فوجب تقدير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)